

611- التعليق على الكافي (كتاب الوكالة) - فضيلة الشيخ أ د

سامي بن محمد الصغير- 03 ربيع الأول 5441هـ

سامي بن محمد الصغير

بسم الله الرحمن الرحيم. قال الشيخ ابن قدامة رحمه الله تعالى في كتابه الكافي في باب المضاربة قال رحمه الله خصم اذا كان
 الاثنين دين في ذمة رجل بسبب واحد. فقبض احدهما من منه شيئا فهو بينهما - [00:00:01](#)
 اذا لا يجوز ان يكون المقبوض نصيب من قبضه لما فيه من قسمة الدين في ذمة واحدة ولشريك القابض مطالبته بنصيبه منه لذلك
 بسم الله الرحمن الرحيم. يقول المارد رحمه الله اذا كان الاثنين دين في ذمة رجل بسبب واحد فقبض احدهما منه شيئا فهو بينهما -
[00:00:18](#)
 رجلين مثلا لهما شركة جاء شخص واقترض منهما قرضا فبعد مدة اعطى احد الشريكين شيئا من الدين يتوفى بعض الدين هل
 يختص بهذا الدين من قبضه او يكون بينهما؟ فهتمم - [00:00:39](#)
 يقول ماجد رحمه الله فقبض احدهما منه شيئا فهو بينهما. ولا يقول اعطاني اياه انا ما اعطاك اياه انت. لا. يكون بينهما اذا لا يجوز ان
 يكون المقبوض نصيب من قبضه لما فيه من قسمة الدين في ذمة واحدة لان ذمتيهما - [00:01:00](#)
 سارة واحدة نعم احسن الله الي قال رحمه الله وله مطالبة الغريم لانه لم يبرأ من حقه بتسليمه الى غيره بغير اذنه. ومن ايها اخذ لم
 يرجع؟ له مطالبة الغريب يعني القابض - [00:01:18](#)
 له ان يطالب حتى لو قدر ان الدين مئة الف واعطاه وخمسين ما يقول خمسين نصف الدين لي ثم ذهب يطالب بالخمسين
 الباقية. يقول قد اعطيتك الخمسين. ولهذا يقول وله مطالبة الغريب. لانه لم يبرأ من حقه بتسليمه الى غيره بغير - [00:01:34](#)
 احسن الله اليك قال رحمه الله ومن ايها احد لم يرجع على الآخر لان حقه ثبت في احد المحليين فاذا اختار احدهما سقط حقه من
 الآخر وان هلك المقبول في يد القابض تعين حقه فيه ولم يضمنه للغريم - [00:01:55](#)
 لانه لانه قدر حقه فما تعدى بالقبض وانما كان لشريكه مشاركته لثبوته مشتركا طيب هذا ما لم يقبضه اذا هلك المقبوض في يد
 القابض ما لم يقبضه بنية انه لهما - [00:02:15](#)
 فاذا قبضه وتلف من غير تعد ولا تفريط فانه عليهما لانه امين. والامين لا ضمان عليه. نعم احسن الله اليك قال رحمه الله وان ابرأ
 احدهما الغريم برأ من نصيبه ولم يرجع عليه الآخر بشيء - [00:02:30](#)
 لانه كتلفه وان ابرأ من نصف حقه ثم قبض شيئا اقتسماه اثلاثا. طيب واذا ابرأ احدهما الغريب ان رجلا يطالبان شخصا مئة الف ريال
 فاحدهما قد ابرأتك من حصتي من الدين - [00:02:48](#)
 فانه يضرب ولا يرجع عليه الآخر بشيء لأنه ولكل نعم احسن الله اليك. قال رحمه الله وان ابرأ من نصف حقه ثم قبض شيئا اقتسماه
 اثلاثا وان اخر احدهما حقه جاز لانه يملك اسقاطه فتأخيره او لا - [00:03:04](#)
 من اشترى بنصيبه شيئا فهو كما لو اشترى بعين مال مشترك بينهما وان كان الحق ثابتا بسببين كعقدين او اتلافين فلا شريكة بينهما
 لكل واحد استفاء حكيم مفردا فلا يشاركه الآخر فيه. نعم. اذا كان الحق الدين - [00:03:29](#)
 ثابتا بسببين كعقدين او اتلافين لكل حكمه لان كلام المؤلف رحمه الله يقول بسبب واحد في اول فصل اذا كان الاثنين دين في ذمة
 رجل بسبب واحد. اما اذا اختلف السبب فلكل حكمه. نعم - [00:03:47](#)

احسن الله اليك قال رحمه الله فصل يا ملك عبدا فباعه احدهما بامر اخر. فادعى المشتري انه قبض ثمنه فانكر البائع. وصدقه الآخر
فرئ من نصف ثمنه لاعتراف صاحبه بقبض وكيله له - [00:04:06](#)

والقول قول البائع اذا ملك عبدا يعني شخصين ملك عبدا فباعه احدهما بامر الآخر. قال له بع هذا العبد ادعى المشتري انه قبض الثمن
ثمنه فان ترى البائع وصدقه الآخر فالذي صدق يسقط من - [00:04:22](#)

قصته ويبقى نصيب الذي لم نظير هذه المسألة لو ان شخصا مات لو ان شخصا مات ثم جاء رجل يدعي ان له ديناً على هذا الميت.
قال انا اطلب اه مورثكم اطلبوا اباكم كذا وكذا من الدراهم - [00:04:47](#)

هل ورد هنا ما موقفهم يقول من صدقه يلزمه ان يوفيه من نصيبه ومن لم يصدق لم يلزمه فلو كانوا مثلاً الورثة عشرة. وجاء اليهم
هذا الشخص وقال انا اطلب مورثكم مئة الف - [00:05:12](#)

عشرة ابناء ذكور كم نصيب كل واحد عشرة الف فمن صدقه لزمه ان يدفع عشرة الف ومن لم يصدق لم يلزمه ومن لم يصدق لم
يلزمه. كذلك ايضا اذا كان الورثة فيهم قصر - [00:05:30](#)

وصدقه بعضهم القصر لا يجوز ان يعطى من نصيبهم لهذا الدين لان هذا الدين لم يثبت ببينة وانما ثبت بدعوى صاحبه هذا الدين لم
يثبت ببينة كي لا لا فيه وثيقة ولا فيه الشهود فهو لم يثبت ببينة وانما ثبت بدعوى صاحبه فمن - [00:05:50](#)

صاحبه لزمه ومن لم يصدق فلا يزال. لقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على من انكر؟ نعم احسن الله
اليك. قال رحمه الله والقول قول البائع مع يمينه في انه لم يقطع - [00:06:13](#)

لان الاصل عدمه ولا تقبل شهادة شريكه عليه لان له فيه فيها نفعا فاذا حلف قبض نصيبه من القاعدة ان من يجر لنفسه نفعا فشهادته
غير مقبولة لانه متهم احسن الله الي قال رحمه الله - [00:06:33](#)

فاذا حلف قبض نصيبه من المشتري ولم يشاركه شريكه فيه. لانه يدعي انه يأخذه ظلماً وان كان البائع ادعى ان شريكه قبض الثمن
كله فانكر لم تبرأ ذمة المشتري لانه لم يوكله في القبر وليس للبائع مطالبة المشتري باكثر من نصيبه لاعترافه بان ذمته برأت من -
[00:06:54](#)

صاحبي اذا قبض نصيبه فلصاحبه مشاركته فيه لان دينهما واحد. فاذا رجع عليه لم يكن للمقبوض منه مطالبة المشتري بشيء اخر
لاعترافه بقبضه لجميع حقه. وان ما يأخذه صاحبه منه ظلم. ويحتمل انه ليس لصاحبه مشاركته. لانه ملك - [00:07:17](#)

اثنين وعقد واحد مع الاثنيين مع اثنين كعقدين نقف على باب العبد المأذون عنا الفصل هذا او الباب فائدته قليلة نقرأه من باب
المطالعة ان شاء الله - [00:07:38](#)